

## حدود الملكية ونطاقها

مؤكدة أن النص في هذا النصوص جاء غير محدد في عباراته وفي المدلول الذي يمكن أن يفسر به، إذ لم يبيّن حدود تلك الملكية ونطاقها، وأثرها في أعمال الوظيفة.

بيّنت المحكمة أن الحالة الثانية التي اعتبرها النص من جرائم الفساد هي مجرد امتلاك الخاضع أي حصّة أو نسبة من عمل في أي نشاط له تعاملات مالية مع جهة عمله،

بما يحول دون التباسها بغيرها، وأن تكون واضحة في بيان الحدود الضيقة لنواحيها حتى يكون المخاطبون بها على بينة من حقيقة تلك الأفعال.

أكدت المحكمة وجوب أن يكون لكل جريمة ركن مادي لا قوام لها بغيره، يتمثل في فعل أو امتناع وقع بالخالفه لنص جزائي، وأن تكون الأفعال المؤثمة محددة بصورة قاطعة

اللائحة التنفيذية صدرت بناء على القانون الذي قضى بعدم دستوريته، وبالتالي فإن نصوص هذه اللائحة تكون قد تجرّت من سندها القانوني ما يوجب القضاء بسقوطها تبعاً لذلك.

قالت المحكمة في ختام حيثياتها: إنه لما كان مقتضى القضاء - وفق ما استقرت عليه هذه المحكمة - يستتبع زوال ما يرتبط بذلك القانون من نصوص تشريعية أخرى ارتباطاً لزوم، وكانت

## «الدستورية» أسقطت القانون ولائحته التنفيذية:

# «تعارض المصالح» غامض .. وفبهم

### مبارك حبيب

أبطلت المحكمة الدستورية أمس، برئاسة المستشار يوسف المطاوعة، قانون تعارض المصالح الذي أقرته الحكومة مؤخراً بموافقة مجلس الأمة، وقضت بعدم دستوريته، كما قضت بسقوط لائحته التنفيذية، ووصفته بأنه قانون غامض ومبهم، ولم يحدد الفعل المعاقب عليه، وأوضحت المحكمة في حيثياتها أن نصوص المواد المطعون عليها التيسر معناها على المخاطبين بها والقائمين على تطبيقها، وأثير الجدل حول حقيقة محتواها، بحيث لا يامن أحد من الوقوف في دائرة التأييم بموجبها بشكل شبه حتمي ومن دون ضابط دستوري. واستطردت المحكمة بالقول «لا سيما أنها نصوص جزائية لا غنى عن وجوب أن يكون المخاطبون بها على بينة من حقيقتها، والوقوف على مقصودها ومجال تطبيقها، لما هو مقرر من أنه إذا كان غموض النصوص التشريعية عامة يعيبها، فإن غموض النصوص الجزائية على نحو يعيب تطبيقها، ويتجاوز الحقوق الدستورية وضوابطها يمسها حكماً بعدم الدستورية، الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريتهما».

### امتناع الفصل

وأشارت المحكمة إلى أن الأصل في النصوص القانونية التي ينخلطها موضوع واحد، هو امتناع فصلها عن بعضها، باعتبار أنها تمثل



يجب أن يكون المخاطبون بالقانون على بينة من مقاصده ومجال تطبيقه

الأصل هو التعريف بالأفعال المُجرّمة وتحديد ماهيتها.. والبعد عن التجهيل

«تعارض المصلحة» لا يسكّل إثماً إن لم يرتبط بسلوك يضر بالوظيفة



يوسف المطاوعة

القانون في جملته.

ورات المحكمة أن نعي الطاعن - المحامي عادل العبد الهادي - سعيد، ذلك أن النص في المادة 32 من الدستور على أنه «لا جريمة إلا بناء على قانون، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل

في ما بينها وحدة عضوية، تتكامل أجزاءها، وكانت نصوص المواد المشار إليها ترتبط مع سائر نصوص القانون ارتباطاً لا يقبل الفصل أو التجزئة، فإن القضاء بعدم دستوريتهما يستتبع - بحكم اللزوم والارتباط - القضاء بعدم دستورية

بالقانون الذي ينص عليها»، يدل على أن مبدأ شرعية الجريمة والعقوبة الذي يخول المشرع بموجب سلطته التقديرية - التي يمارسها وفقاً للدستور - الحق في إنشاء الجرائم وتحديد العقوبات التي تناسبها.

وأشارت إلى أن الأصل في النصوص الجزائية أن تصاغ في حدود ضيقة تعريفاً بالأفعال التي تجرمها، وتحديداً لمهيتها، لضمان ألا يكون التجهيل بها موطئاً للإخلال بحقوق كفلها الدستور.

### حماية الوظيفة

وخلصت المحكمة إلى أن المشرع حرص على حماية الوظيفة العامة من الفساد، فأورد في قانون الجزاء والقوانين المكمل له نصوصاً عاقبت على الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة، ومنها الرشوة واستغلال النفوذ واختلاس الأموال الأميرية والاستيلاء عليها.

واستدركت المحكمة: «إلا أن الأغراض التي توخاها القانون لا تكفي وحدها لإضفاء الدستورية عليه، ما لم تكن نصوصه قد التزمت الضوابط ولم تتضمن اعتداء على حق من الحقوق التي كفلها الدستور.

ونبّهت المحكمة على أن الأصل في تعارض المصالح أنه محض حالة عارضة لا تشكّل في حد ذاتها إثماً جنائياً، ما لم تقتزن بسلوك من الخاضع، من شأنه أن يرتب ضرراً بالوظيفة أو المصلحة العامة.

### «مكافحة الفساد»: إعداد قانون جديد

قالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) إنها تابعت باهتمام بالغ حكم المحكمة الدستورية الصادر أمس، بشأن حظر «تعارض المصالح»، مؤكدة احترامها وتقديرها الكاملين لما جاء به الحكم.

وتابعت في بيان لها: سنقوم بدراسة الحكم، للوقوف على الأسباب التي أدت إلى صدوره، وسنعمل بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة على سرعة صدور قانون جديد، ينظم موضوع حظر «تعارض المصالح».

وشدّدت على ضرورة أن يراعي القانون الجديد تجنّب المثالب، وأوجه القصور، التي أوردتها حكم المحكمة الدستورية، وذلك لاستيفاء متطلبات التطبيق الأمثل لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

### «الجنایات»: حبس ضابط 4 سنوات وعزله

قضت محكمة الجنایات أمس، برئاسة المستشار احمد الياسين، بحبس ضابط مباحث لمدة 4 سنوات وعزله من الوظيفة، بثمة تزوير محض ضببطية تهريب خور والتمه فيها موظفون بجمارك المطار. كما قضت المحكمة بحبس مذيع لبنانية بقناة كويتية خاصة لمدة سنة مع الشغل والنفاذ مع تغريمها 5 آلاف دينار بثمة التعدي على الذات الإلهية.

## أسرابه مستمرة في مهاجمة مزارع الوفرة

# الجراد ينتشر بأعداد مليونية



خالد الحطاب

استمرت جيوش الجراد في هجومها الكثيف على مزارع الوفرة، وقضت أمس على مساحات خضراء، لكن حقول الخضروات كانت الأكثر تضرراً. وقال مزارعون - لـ القبس: إن أسراب الجراد تزايدت وفقدت السيطرة كلياً عليها، مشيرين إلى أن الخسائر كبيرة، وأن الجراد أكل جميع ثمار الخضروات المكشوفة وهاجم المحميات وكل أنواع الأشجار بما فيها الكونكريس.

وعلق الفلكي والمؤرخ عادل السعدون على هذا النوع من الجراد قائلًا إنه نوع معروف باسم «دبا»، وينحسر بأرقام مليونية، ويأكل الأخضر واليابس، وهو قادم من السعودية. وأوضح السعدون لـ القبس أن وجود هذا النوع من الجراد أمر طبيعي بعد سقوط أمطار غزيرة وتكاثر النباتات والأعشاب، متوقعًا تزايد أعداده وتكاثره وانتقاله من الوفرة إلى أماكن أخرى زحفاً أو طيراناً.

الجراد أكل الأخضر وترك اليايس القبس

## 30 بحثاً عن تحلية المياه

الكويت للتقدّم العلمي ونفّذه باحثون من جامعة الكويت، بالتعاون مع نظرائهم من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة، خلال الفترة ما بين 2015 و2018، بهدف إلى دراسة الاستفادة الحيوية والبيئية لإدارة المياه في الكويت.

وأضاف شهاب الدين أمس ان مشروع «الجيل القادم لتحلية المياه المالحة من أجل الكفاءة والموثوقية والاستدامة» اقترح تطبيق كثير من الابتكارات والتطورات في مجال تحلية المياه وتصنيع أغشية مستقرة جديدة تقلل من التآكل. وأوضح ان المشروع، الذي مؤلته مؤسسة

قال المدير العام لمؤسسة الكويت للتقدّم العلمي دعدنان شهاب الدين إن نتائج مشروع تقنيات تحلية المياه المالحة في الكويت أثمرت نشر أكثر من 30 بحثاً علمياً في مجلات علمية عالمية محكمة ومرموقة وثماني براءات اختراع، إحداها لطلاب ماجستير من جامعة الكويت.

## انطلاق ملتقى الخدمات الاستشارية برعاية ناصر الصباح:

# مكافحة الفساد ستجذب الاستثمارات

المشاريع، ووضع الإجراءات الكفيلة بالحد من الهدر والفساد، واعتماد الميكنة الشاملة والمكاملة في تنفيذ إجراءات العمل. وأوضح أن القطاع الخاص عليه أن يحقق نقلة نوعية في تحسين قدراته لإدارة المشاريع وتنفيذها بما يخفف العبء عن الباب الخاص ويسهم في تحقيق نزوح عكسي من القطاع العام للخاص، وعلى القطاع العام رفع مستوى قدراته للرقابة والتدقيق والإشراف.

من جانبها، قالت المديرية العامة لشركة نواف اكسبو نواف المرزوق إن توجيهات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح كان لها أثر بارز في تحديد محاور الملتنقى التي تهدف إلى تعبيد طريق النجاح لتنفيذ خطة التنمية 2035.

وأشارت إلى أن القطاع الخاص مدعو للتعاون مع الحكومة والعمل معاً لتسخير جميع الإمكانيات واتباع سياسات مستدامة للتطوير الذاتي ليتمكن من القيام بالأعباء الإضافية التي ستلقى على عاتقه ليعود رائداً كما كان في نهضة الوطن، وتخلل الملتنقى تكريم الجهات الداعمة.

(أ.ع)



الدخيل والسلمان والمرزوق خلال تكريم وليد الخشتي في الملتنقى | تصوير سيد سليم

### منع الهدر

من جانبه، قال رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية م. بدر السلطان إن الملتنقى في دورته الحالية اكتسب زخماً كبيراً وذلك بعد رعاية الشيخ ناصر الصباح له، حيث إنه المشرف والمعني مباشرة بخطة التنمية وسلامة تنفيذها، وقد تضمنت محاور الملتنقى القضايا الأساسية التي توحى الصباح مناقشتها مثل تطوير بيئة العمل واستخدام الأساليب والمعايير العالمية في التخطيط وإدارة وتنفيذ

بدوره، أكد الأمين العام المساعد بالجهاز المركزي للمناقصات العامة م. أسامة الدعيج أننا نمر بما يسمى ثورة المعلومات والاتصالات، حيث تمثلت بمسألة حفظ المعلومات عن طريق رقمتتها وتبادلها من خلال الربط الإلكتروني عن طريق الربط المباشر أو شبكة المعلومات العنكبوتية والاستفادة منها في منع الأزدواجية في العمل وتركيز الجهود وسرعة تدفق المعلومات بدقة وامان وأثره في الانحجاز وعملية اتخاذ القرار.

تحت رعاية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح انطلقت أول من أمس فعاليات الملتنقى الخائني للخدمات الاستشارية لخطة التنمية تحت شعار «دور القطاع الخاص في التنفيذ والربط الألي بين الجهات ذات العلاقة لتحقيق الإنتاجية ومكافحة الهدر والفساد».

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة الأسبق رئيس جهاز المراقبين الماليين عبدالعزيز الدخيل في كلمة القاها نيابة عن وزير الصحة الشيخ دياسل الصباح أن الجهات الحكومية مطالبة بتسخير إمكانياتها لتطوير أجهزة رقابية فاعلة وفق أسس علمية ومعايير عالمية معترف بها، وهذا يسهم في التخلص من الأزدواجية والتضارب في المصالح عندما تقوم جهة واحدة بوظيفتي التنفيذ والرقابة، كما يسهم في تعزيز قدرات القطاعين العام والخاص.

### الدورة المستندية

من جانبه، ذكر ممثل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية م. صباح أسد أن الجهات الحكومية نجحت في الوصول إلى نتائج ملموسة ساهمت في تقليص الدورة المستندية إلى 13 أسبوعاً بدلاً من 53 أسبوعاً كما في السابق.

## آمر القوة البحرية خلال تسليم «جالبوت»:

# مواجهة تهديدات

## إغلاق «هرمز»



حفل تسليم سفينة جالبوت في ميناء الشويخ | تصوير أحمد سرور

### أحمد العنزي

شدد أمر القوة البحرية اللواء الركن خالد الكندري على الجهوزية لأية تهديدات بإغلاق مضيق هرمز، مشيراً إلى «أننا مستعدون دائماً لحماية مياهنا الإقليمية ومقداراتنا الاقتصادية، ومصالح البلاد ضد أي تهديدات خارجية». وقال الكندري خلال حفل تسليم سفينة الإنزال «جالبوت 102» التابعة للقوة البحرية الكويتية أمس: تم تنفيذ العقد الثالث لإعادة تاهيل السفينة الثالثة مع شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن «هيسكو»، مؤكداً أن الشركة أتتبت جدارتها وكفاءةها.



## جمعية العبدلي الزراعية التعاونية

### دعوة

#### لحضور اجتماع الجمعية العمومية عن السنة المالية المنتهية في 31- 12- 2018

بناءً على كتاب وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل رقم MOSAL\_11834\_2019 في 30-04-2019 بشأن الموافقة على تحديد يوم الأحد الموافق 19-05-2019 موعداً لإ انعقاد الجمعية العمومية.

يتشرف مجلس إدارة جمعية العبدلي الزراعية التعاونية بدعوة السادة المساهمين البالغين من العمر 21 سنة ميلادية فأكثر في تاريخ إنتهاء السنة المالية للجمعية (المساهمين حتى تاريخ 31-12-2018) لحضور إجتماع الجمعية العمومية والمقرر انعقادها يوم الأحد الموافق 19-05-2019 في تمام الساعة التاسعة مساءً بمقر جمعية المهندسين الزراعيين - منطقة كيفان - قطعة (3) - شارع الخليل بن أحمد - خلف نادي الكويت الرياضي.

وفي حالة عدم اكتمال النصاب يؤجل الإجتماع لمدة نصف ساعة ليصبح قانونياً بحضور 25 عضواً. وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي :-

- 1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2018 والمصادقة عليه.
- 2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2018.
- 3- عرض تقرير مراقب الحسابات للميزانية التقديرية عن السنة المالية التي تنتهي في 31-12-2019.
- 4- الإطلاع على التقارير المالية والإدارية لمراقبي الوزارة للسنة المالية المنتهية في 31-12-2018 (مرفق بالتقرير السنوي).
- 5- تعيين مراقب لحسابات الجمعية عن السنة المالية التي تنتهي في 31-12-2019 وتحديد أتعابه.

ملاحظات :-

- يجب على كل عضو إحضار البطاقة المدنية الأصلية أو شهادة لمن يهجه الأمر من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
- على السادة المساهمين الغير مستكملين لمفاتهم ضرورة مراجعة الإدارة خلال الدوام الرسمي لإستكمال ملفاتهم.
- على السادة المساهمين الذين لم يصلهم كتيب الميزانية والدعوة عن طريق البريد مراجعة إدارة الجمعية لإستلام نسخة منه.

والله ولي التوفيق ،،،

للاستفسار هاتف : 24843157

مجلس الإدارة